السلسلة المَواضيعية لمؤشّرات العَودة

الموجَز الثاني

الدَور المُتنامي لقضيّة المُصالحة في تحرّكات العَودة:

لمحات من مؤشّر العَودة

تشرين الثاني ٢٠١٩

توفّر السلسلة المواضيعية لمؤشّر العَودة تحليلاً منفرداً ورؤى حول معاييرٍ محددة، وتوزيع تلك المعايير عبر المناطق المتأثرة بالنزاع في العراق، وكيفية توافقها ضمن السياق الذي جُمِعَت فيه.

نُبذة عن السلسلة المواضيعية

منذ تاريخ ٢٠١٩/٨/٣٠ أي بعد مرور سنة ونصف السنة تقريباً على انتهاء النزاع مع داعش، عاد حوالي ٤,٣ مليون نازح إلى مناطقهم الأصلية عبر ثمانِ محافظات في العراق. ويوفر مؤشّر العودة الذي ابتكرته مصفوفة تتبعِ النزوح DTM التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، ومجموعة العمل من أجل العودة، والتقصّي الاجتماعي، وسيلة لقياس شدّة الظروف المعيشية في المواقع التي يعود إليها النازحون. الأمر الذي سيسمح للشركاء العاملين في العراق بوضع استراتيجية أفضل للتدخلات وتخصيص الموارد في المناطق المعرّضة للخطر. وكان الموجز المواضيعي الأول الذي نُشِرَ في كانون الثاني ٢٠١٩ تحت عنوان « الأبعاد المادية والاجتماعية للسَكَن في المناطق المتأثّرة بالنزاع» قد استخدم بيانات مؤشر العودة. أما هذا الموجز فيركز على دور المصالحة في تحركات العودة، مستنداً إلى بيانات الجولة الرابعة من مؤشر العودة التي تم جمعها في خلال شهري آذار ونيسان ٢٠١٩. ويعرض هذا التقرير على وجه التحديد:

- نظرة عامة على احتياجات المصالحة، كما أفاد عنها الأهالي على مستوى النواحي؛
- الروابط بين المصالحة وبين مؤشرات مؤشر العودة الأخرى وعوامل إضافية؛
- الخطوط العريضة لمبادرات بناء السلام والمصالحة في العراق

النتائج الرئيسيّة

- أظهرت الإعادة الأخيرة لمؤشر العودة أن المصالحة هي المؤشر الأكثر تأثيراً الآن على مقياس التماسك الاجتماعي وتصورات السلامة (المقياس ٢) الأمر الذي يعني أنه المؤشر الأكثر ارتباطاً بنقص العودة بالنسبة لهذا البعد.
- يعيش ٦٠٨,٦٨٨ عائداً، أي ما يعادل ١٥٪ من إجمالي عدد العائدين في ٢٧٩ موقعاً أشاروا فيها إلى الحاجة إلى المصالحة. ويعيش ٢٤١,٩١٤ عائداً منهم (٦٪ من إجمالي العدد) في مواقع لم تجرِ فيها أية مصالحة، حسب ما أفاد مزوّدو المعلومات الرئيسيون.
- غالبية المواقع التي بحاجة إلى المصالحة، تقع في نينوى وديالى وبغداد وصلاح الدين.
- حيث أن المصالحة قضية محلية بشكل خاص، فإن بعض المؤشرات في مواقع العودة تبدو وثيقة الصلة بها، بما في ذلك: دمار المساكن والإشغال غير المشروع للمساكن الخاصة، والمخاوف من الثأر والانتقام، وتعدد الجهات الأمنية، وإعادة إدماج موظفي الحكومة. فضلاً عن ذلك، تقع بعض المواقع التي أُثيرت فيها الحاجة إلى المصالحة، والتي فيها جهود مصالحة، والمواقع التي لم تُذكَر فيها الحاجة إلى المصالحة لكن الجهود جارية من أجل ذلك، ضمن المناطق المتنازع عليها في العراق.
- يُبرز التقرير أن المصالحة قضية معقدة، وغالباً ما تكون عملية خاصة بسياقها ويجب أن تتناول عدداً من القضايا الأساسية. وتعتبر العودة المستدامة نتيجة محتملة مهمة، لكنها ليست المسألة الوحيدة اللازمة لضمان السلام الدائم والتسامح والتعايش.

الخريطة ١. المواقع التي تم الإبلاغ عن حاجتها للمصالحة

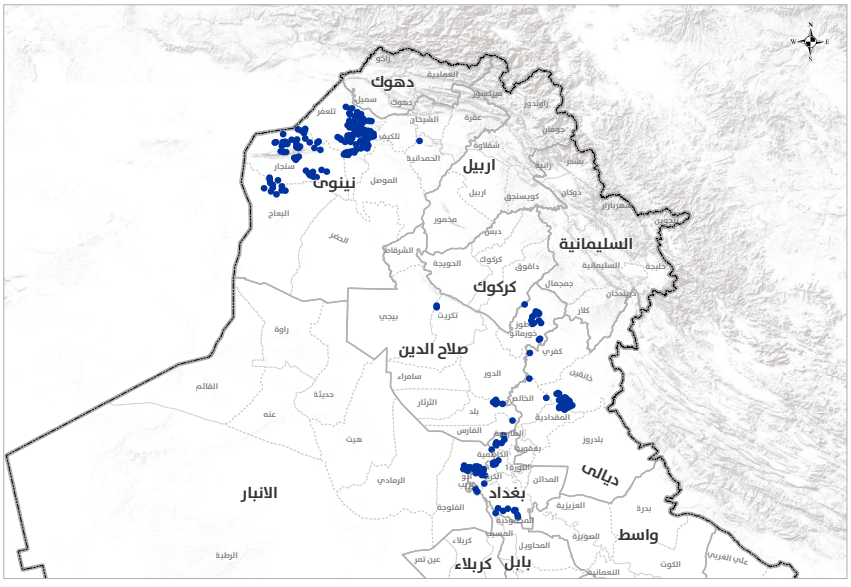

المنهجيّة

مؤشّر العودة، أداة مصمّمة لقياس مدى شّدة الظروف في مواقع العّودة وإعطاء فكرة عن سياق النزوح في العراق , تمّ تصميمها من قائمة المعايير بالتشاور مع الجهات ذات الصلة من الشركاء وأصحاب المصلحة لبَيان سياق النزوح في العراق. ويستند مؤشر العودة على ١٦ معيار مُوّزع على مقياسين، هما: (١) سبل العيش والخدمات الأساسية، و(٢) تصوّرات التماسك الاجتماعي والسلامة. ويبدأ المؤشّر من الصفر (استيفاء كافة الظروف الأساسية للعودة) وينتهي بـ ١٠٠ (عدم استيفاء الظروف الأساسية للعودة). وتشير الدرجات الأعلى إلى ظروف معيشية أكثر قسوة للعائدين. يرجى الاطلاع على تقارير الجولتين الأولى والثالثة من مؤشر العودة لمزيد من التفاصيل حول المنهجيّة[١].

تمّ جمع البيانات الخاصة بالجولة الرابعة لمؤشّر العّودة خلال شهري آذار ونيسان من عام ٢٠١٩ عبر ٨ محافظات و٣٨ قضاءاً و١,٥٦٤ موقعاً في العراق. والمواقع التي جرى تقييمها هي التي شهدت عودة سكانها إليها بعد نزوحهم منها بسبب النزاع مع داعش خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧. ويتعلق التحليل الوارد في هذا التقرير بالحاجة إلى المصالحة والجهود المبذولة من أجلها، في هذه المواقع بالذات.

استُكملَت هذه البيانات بالمقابلات مع مزوّدي المعلومات الرئيسيين في مواقعَ مختارة للحصول على رؤية أوضح عن وضع المصالحة. وجرت تلك المقابلات خلال شهري أيار وحزيران ٢٠١٩. وقد تم التطرق في هذا التقرير إلى أدبيات المصالحة أيضاً، بغية وضع التحليل ضمن السياق المنشود بشكل أفضل.

الجدول ١. قائمة مؤشّرات العودة

المقياس ٢: السلامة والتماسك الاجتماعي	المقياس ٢: السلامة والتماسك الاجتماعي
دَمار المساكن	المصالحة المجتمعية
توفّر فرص العمل	وجود جهات أمنية متعددة
كفاية المياه	العودة المحظورة
تعافي وانتعاش الزراعة	سيطرة جهات أمنيّة غير حكومية على نقاط التفتيش
كفاية الكهرباء	الحياة اليومية العامة
تعافي الأعمال التجارّية والاقتصادية	الإشغال غير المشروع للمساكن الخاصة
الوصول إلى الخدمات العامة	وجود الألغام
إعادة تعيين موظفي الحكومة	مصادر العنف
نقاط المقياس ١ = ١٠٠	نقاط المقياس ٢ = ١٠٠
إجمالي مؤشّر العودة = متوسط المقياسين ١ و ٢	

١ متوفر على الموقع الالكتروني: http://iraqdtm.iom.int/

مُقدّمة

مؤشّر العودة، أداة مصمّمة لقياس مدى شّدة الظروف في مواقع العّودة، ولكي تعكس سياق النزوح في العراق. ويستند مؤشر العودة على ١٦ معيار مُوّزع على مقياسين، هما: (١) سبل العيش والخدمات الأساسية، و(٢) تصوّرات التماسك الاجتماعي والسلامة. ويتضمن المقياس الثاني قضية المصالحة كمؤشر من أجل تقييم تأثيرها على تيسير العودة أو منعها. وأظهرت الإعادة الأخيرة لمؤشّر العودة لعام ٢٠١٩ أنّ المصالحة هي المؤشر الأكثر تأثيراً الآن على مقياس التماسك الاجتماعي وتصورات السلامة. ويختلف التأثير على العودة حسب الإبلاغ عن الحاجة إلى المصالحة، وعمّا إذا كانت هناك مصالحة جارية فعلاً: فالمواقع التي تحتاج إلى المصالحة، ولكن ليست فيها جهود للمصالحة أقل احتمالاً بثلاث درجات لأن تحظى بعودة كاملة إلى ما كانت عليه قبل النزاع. لذا فإن المصالحة مهمة، نظراً لقدرتها على تسهيل تعافي وانتعاش المجتمع وتيسير عودة السكان الذين نزحوا نتيجة للنزاع.

> المواقع التي تحتاج إلى المصالحة، ولكن ليست فيها جهود للمصالحة أقل احتمالاً بثلاث درجات لأن تحظى بعودة كاملة إلى ما كانت عليه قبل النزاع.

في مؤشر العودة، تم جمع بيانات مؤشر المصالحة من خلال لقاءات مزودي المعلومات الرئيسيين مع الأهالي العائدين في كل موقع عودة. ويتألف هذا المؤشر من سؤالين مترابطين، هما:

- هل يحتاج هذا المجتمع إلى التصالح مع الجماعات الأخرى المختلفة دينياً وعِرقياً، داخل الناحية ذاتها من أجل تحقيق التعايش السلمي ومنع المزيد من العنف؟
- إذا كانت الإجابة بنعم، فهل هذه المصالحة جارية حالياً؟

يتميز هذا النهج بقدرته على تغطية عدد كبير من المواقع في فترة زمنية قصيرة، ومراقبة التغيرات التي تحدث فيها بمرور الزمن. لكنه مقيّد أيضاً باعتماده على ممثل واحد عن كل موقع؛ عادة ما يكون المختار والأهالي أو ممثلو المجلس المحلي، الذين يقدمون تقارير عن وجهات نظر عدد كبير ومتنوع من الأهالي. ومن شأن معلوماتهم أن تكون انعكاساً عن رؤيتهم الخاصة، وعدم معالجتها جميع المفاهيم الخاصة بالمصالحة. فضلاً عن ذلك، في بعض الحالات يؤدي الاختلاف في درجة ارتياح مزود المعلومات الرئيسي في الإجابة على هاذين السؤالين، إلى قلّة الإبلاغ عن هذه القضية.

وعليه، فإن الهدف من هذا التقرير المواضيعي هو استكشاف مؤشر المصالحة على أساس نتائج المقابلات مع مزودي المعلومات الرئيسيين وآرائهم. وبأخذ تلك القيود في الاعتبار، يوفر هذا التقرير فرصة لتسليط الضوء على السياق والعوامل المترابطة التي من شأنها أن تؤثر على عملية المصالحة أو أن تشكلّها. كما أنه دعوة لإجراء المزيد من تحليل للديناميكيات الموجودة داخل المجتمعات قبل القيام بأي تدخل، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن مثل ذلك التحليل لا يعني العمل الفوري، بل نظرة حذرة ومنهجاً يأخذ بنظر الاعتبار احتياجات وآراء جميع المجتمعات المتأثرة بالنزاع. وينطوي ذلك على عدم الاكتفاء بالمعلومات المستقاة من قادة المجتمع ومزودي المعلومات الرئيسيين، بل الذهاب أبعد من ذلك إلى المواطنين العاديين لمعرفة آرائهم وأفكارهم تجاه إعادة بناء حياتهم وإصلاح النسيج الاجتماعي الذي هم جزء منه، بطريقة أو بأخرى.

> يوفر هذا التقرير فرصة لتسليط الضوء على السياق والعوامل المترابطة التي من شأنها أن تؤثر على عملية المصالحة. كما أنه دعوة لإجراء المزيد من تحليل للديناميكيات الموجودة داخل المجتمعات قبل القيام بأي تدخل.

باستخدام بيانات الجولة الرابعة لمؤشر العودة التي تم جمعها في آذار - نيسان ٢٠١٩، يركز هذا التقرير على دَور المصالحة في تحركات العودة. ويعرض هذا التقرير بشكل خاص، ما يأتي:

- نظرة عامة على احتياجات المصالحة، كما أفاد عنها الأهالي على مستوى النواحي؛
- الروابط بين المصالحة وبين مؤشرات مؤشر العودة الأخرى وعوامل إضافية؛
- الخطوط العريضة لمبادرات بناء السلام والمصالحة في العراق.

المصالحة كمصطلح تقنّي ومفهومها في السياق العراقي

من الصعب عادة، فهم وتعريف المصالحة لأنها تشير من حيث المفهوم إلى الهدف النهائي للمجتمعات في أعقاب النزاع وإلى العملية التي اتبعوها في سبيل تحقيق المصالحة. فالمصالحة كعملية، يمكن أن تُفهَم على أنها وسيلة يتحرك من خلالها المجتمع من ماضٍ مقسَّم إلى مستقبل مشترك[٢]. وتحدث المصالحة عندما تسعى الجهات الفاعلة المشاركة أو المتضررة من النزاع إلى حل النزاعات ومعالجة المظالم وإعادة بناء الثقة في المجتمع، للعيش معاً بسلام بطريقة مفيدة. وغالباً ما يكون هذا المسعى طويل الأمد ويمكن أن يحدث على جميع مستويات المجتمع، ضمن الجهات السياسية والأمنية وفيما بينها؛ وضمن المجتمعات وفيما بينها؛ وضمن الأفراد وفيما بينهم؛ وبين الأفراد أو المجتمعات وبين الدولة.

حيث أنّ المصالحة وأنماط العدالة أو المساءلة، غالباً ما يُساء فهمها على أنها حصريّة متبادلة، إلاّ أنها يمكنها أن تتفاعل مع بعضها البعض على مختلف الأصعدة، بما في ذلك الحوار والشفاء والتعافي من الصدمة، والبحث عن الحقيقة، ومشاركة القصص، والاعتراف بالذنب، قضائياً أو بغير ذلك من الطرق، والمساءلة والغفران[٣]. فالمصالحة في جوهرها، ليست فقط لتعزيز التعايش السلمي أو التسامح مع الآخرين، بل السعي أيضاً لاسترداد الكرامة وعَكس الأسباب الهيكلية للتهميش والتمييز وإعطاء الضحايا حقوقهم في مجتمعاتهم[٤].

في سياق العراق، غالباً ما تكون المصالحة مرادفاً للغفران. وعلى هذا النحو، تسلّط العديد من الجهات المحلية الفاعلة في المجتمع المدني الضوء على الحاجة إلى إدراج العدالة وتعويض ضحايا النزاع كجزء لا يتجزأ من المصالحة[٥]. لكن هذا المفهوم يخالف ما هو متعارف عليه بين المجتمعات في العراق. وهذا الاختلاف في اللغة، لا يعكس ممارسات المجتمع فقط، بل مستويات مختلفة من اهتمام المجتمع الدولي كذلك. فبالنسبة للبعض، المدخل إلى المصالحة ينطوي على آليات العدالة الانتقالية الرسمية، بما في ذلك إجراءات العدالة الجنائية، والتعويضات والبحث عن الحقيقة، وغير ذلك. وبالنسبة للبعض الآخر، تبدو الأساليب القبليّة والعشائرية القائمة والتي غالباً ما تشمل التعويض، هي المفضّلة. وبالنسبة للآخرين، وبسبب تعقيدات النزاع، بما في ذلك معرفة من هم الضحايا والجناة والخط الضبابي الفاصل بينهما، يبدو دمج الآليتين القبليّة والرسميّة معاً من أجل المساءلة والتعويض أمراً ضرورياً. والمسألة الواضحة عبر المجتمعات المتضررة من النزاع، هي الحاجة لإقرار الدولة والمجتمع بما حدث لهم[٦]. وعلى هذا النحو، تختلف المصالحة في العراق من تصورها كعملية تجري بين العشائر وبين الجماعات العرقية والدينية، وكعملية تشمل الوفاء بحقوق معينة وبالسلامة من خلال مجموعة من الجهات المحلية، بالتحديد، بما في ذلك السلطات الحكومية وقادة المجتمع والجهات الأمنية الفاعلة، وغيرها.

٢ ديفيد بلومفيلد، تيريزا بارنز، ولوك هويس؛ المصالحة بعد الصراع العنيف: دليل (ستوكهولم: المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ٢٠٠٣).

٣ بول سيلس، «محلّ المصالحة في العدالة الانتقالية: المفاهيم والتصورات الخاطئة»، موجز من المركز الدولي للعدالة الانتقالية ICTJ(نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠١٧).

٤ المرجع السابق.

٥ PRWG ، «تقرير مخطط أصحاب المصلحة» (أربيل: GIZ ٢٠١٩).

٦ نادية صديقي، روجر جويو وآسو أمين شوان، «بين الإخوة والغرباء: الهويّات في النزوح في العراق»، الهجرة الدولية ٥٧ العدد ٢، ٢٠١٩: ٨٠-٩٥

١. ما المعلومات التي يقدّمها مزوّدو المعلومات الرئيسيون عن الحاجة إلى المصالحة في النواحي؟

لأغراض تحليلية، يمكن تصنيف جميع المواقع المُقيّمة البالغ عددها ١,٥٦٤ إلى ثلاثة أنواع:

- 'مواقع بحاجة إلى المصالحة، والمصالحة جارية فيها" (١٢٠ موقعاً)؛
- 'مواقع بحاجة إلى المصالحة، لكن المصالحة ليست جارية فيها" (١٥٩ موقعاً)؛
- 'مواقع ليست بحاجة إلى المصالحة" (١,٢٨٥ موقعاً).

الشكل(١): توزيع العائدين حسب الحاجة إلى المصالحة

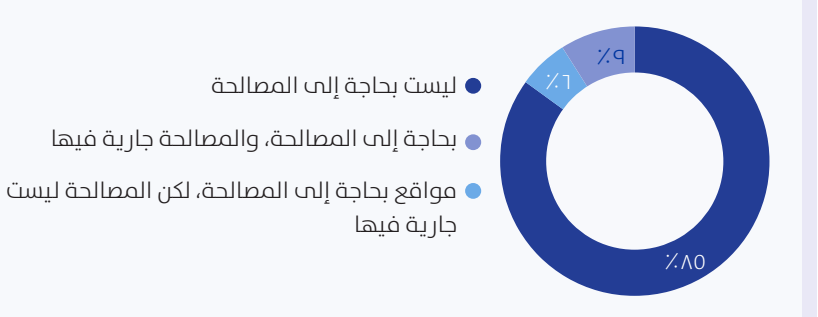

حالياً، يعيش ٦٠٨,٦٨٨ عائداً، أو حوالي ١٥٪ من إجمالي عدد العائدين في العراق، في ٢٧٩ موقعاً أشاروا فيها إلى الحاجة إلى المصالحة. ويعيش ٢٤١,٩١٤ عائداً منهم (٦٪ من إجمالي العدد) في مواقع لم تجرِ فيها أية مصالحة، حسب ما أفاد مزوّدو المعلومات الرئيسيون.

تضّم محافظة نينوى غالبية المواقع التي تم الإبلاغ عن الحاجة للمصالحة فيها. وتشتمل هذه المناطق على ١٥٨ موقعاً يستضيف ٣٢٧,٠٦٦ عائداً، منها ٤١ موقعاً بحاجة إلى المصالحة، والمصالحة جارية فيها؛ و١١٧ موقعاً بحاجة إلى المصالحة، لكن المصالحة ليست جارية فيها. وتأتي محافظة ديالى بعد نينوى (٤٥ موقعاً يستضيفون ٥١,٥٨٢ عائداً) ثم بغداد (٣٣ موقعاً يستضيفون ٢٥,٠٠٨ عائداً) وصلاح الدين (٢٥ موقعاً يستضيفون ٨٧,٩٣٦ عائداً). أما محافظتا أربيل وكركوك فليس فيهما أي موقع بحاجة إلى المصالحة حسب تقارير مزودي المعلومات. وسوف نستعرض في الأقسام اللاحقة من هذا التقرير المزيد من المعلومات عن المواقع بما في ذلك كركوك، التي ليست بحاجة إلى المصالحة حسب التقارير، لكن العوامل والتدخلات السياقية تكشف سيناريوهات مختلفة.

الجدول ٢. عدد المواقع والعائدين لكل محافظة حسب فئة المصالحة

	المصالحة مطلوبة وجارية		المصالحة مطلوبة ولكن غير جارية		المصالحة غير مطلوبة		المجموع	
المحافظة	عدد المواقع	عدد العائدين	عدد المواقع	عدد العائدين	عدد المواقع	عدد العائدين	عدد المواقع	عدد العائدين
الأنبار	١٨	١١٧,٠٩٦	٠	٠	٢١٩	١,١٨١,٠٤٠	٢٣٧	١,٢٩٨,١٣٦
بغداد	٢٤	١٩,٠٤٤	٩	٥,٩٦٤	٧٥	٦١,٩٣٨	١٠٨	٨٦,٩٤٦
ديالى	٣٤	٣٨,٥٢٦	١١	١٣,٠٥٦	١٦٦	١٧٢,٠٥٠	٢١١	٢٢٣,٦٣٢
أربيل	٠	٠	٠	٠	٢٠	٤١,٠٧٠	٢٠	٤١,٠٧٠
كركوك	٠	٠	٠	٠	١٨٤	٣٢١,٨٥٨	١٨٤	٣٢١,٨٥٨
نينوى	٤١	١٥٨,٢٠٨	١١٧	١٦٨,٨٥٨	٤٥٦	١,٢٩٦,٠١٨	٦١٤	١,٦٢٣,٠٨٤
صلاح الدين	٣	٣٣,٩٠٠	٢٢	٥٤,٠٣٦	١٦٤	٥٢٧,٢٩٢	١٨٩	٦١٥,٢٢٨
المجموع	١٢٠	٣٦٦,٧٧٤	١٥٩	٢٤١,٩١٤	١,٢٨٥	٣,٦٠٢,٠٤٦	١,٥٦٤	٤,٢١٠,٧٣٤

أجري مزيد من التحليل على مستوى النواحي، وتم تصنيف احتياجات وشروط المصالحة المختلفة إلى ثلاث فئات: (١) هناك حاجة إلى المصالحة، وهي جارية في معظم المواقع التابعة للناحية (٢) المصالحة مطلوبة ولكنها غير جارية في معظم مواقع الناحية (٣) تركيبة تتسّم بوجود الحاجة إلى المصالحة وهي جارية، والحاجة إلى المصالحة لكنها غير جارية، وعدم الحاجة إلى المصالحة[٧].

يسلط القسم التالي الضوء على طبيعة السياق الخاصة بالديناميكيات عبر هذه الفئات الثلاث من المواقع.

ويجد في جميع النواحي التابعة لمحافظة نينوى، ما عدا مركز تلعفر، مزوّدو معلومات رئيسيون أفادوا بأن المصالحة ليست جارية. وكذلك الحال في جميع نواحي محافظة صلاح الدين ما عدا ناحية يثرب، كما أفاد مزوّدو المعلومات الرئيسيين. أما في محافظات ديالى والأنبار وبغداد، فالمصالحة جارية في النواحي التي هي بحاجة إليها. ورغم أن النواحي المعروضة في الجداول أدناه، أشارت إلى الانقسامات العرقية - الدينية كأساس للمصالحة، إلاّ أنها تعاني أيضاً من انقسامات قبلية وعشائرية.

النواحي حسب الفئة ١: هناك حاجة إلى المصالحة، وهي جارية في معظم المواقع التابعة للناحية

الناحية	القضاء	المحافظة
الكرمة	**الفلوجة**	**الأنبار**
١١٧,٥٠٤ عائداً		

تقع هذه الناحية على الجانب الشمالي من منطقة الفلوجة، وهي معروفة تاريخياً بهشاشتها، وكانت من أكثر مناطق العراق عنفاً بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨. وبسبب النزاع الأخير مع داعش، نزح معظم سكانها الأصليين إلى مخيم العامرية المجاور على حدود الأنبار – بغداد وقريباً من منطقة أبو غريب في بغداد. ورغم أن معظم سكان ناحية الكرمة في مرحلة ما قبل النزاع كانوا قد عادوا إليها حسب التقارير، إلاّ أن مزودي المعلومات الرئيسيين أفادوا بأن عملية المصالحة لم تجرِ إلاّ حديثاً، وتركز بشكل رئيسي على حل النزاعات العشائرية المتعلقة بانتماء بعض الأسر إلى داعش. ويذكر أن جهود المصالحة تقودها الجهات الفاعلة المحلية، وبالذات شيوخ العشائر، بمشاركة قوات الأمن والسلطات المحلية. ومن المرجح أن تمضي الأسر المستهدفة بالمصالحة على تعهدات بالانصياع للأنظمة الأمنية ولحكم القانون.

الناحية	القضاء	المحافظة
سبع البور	**الكاظمية**	**بغداد**
٧,٧٦٤ عائداً		

سبع البور، ناحية صغيرة تتكون بشكل أساسي من بلدة واحدة تحتوي على ١,٢٠٠ شخص عائد. وحيث أن سكان هذه الناحية هم من العرب السنة والشيعة، يفضل سكانها العيش ضمن تكتلات دينية، فأحياء البلدة ليست مختلطة. والمصالحة ضرورية في هذه الناحية لمعالجة النزاعات العشائرية المستمرة والقائمة في المجتمع من قبل داعش. والجهود جارية من أجل ذلك في الوقت الحاضر، وفي الواقع كانت كذلك قبل عام ٢٠١٤.والجهات المشاركة في جهود المصالحة هي قوات الأمن الوطنية والمحلية ومجلس الناحية والمخاتير وشيوخ العشائر.

الناحية	القضاء	المحافظة
مركز تلعفر	**تلعفر**	**نينوى**
١٥٧,٥٤٨ عائداً		

مركز قضاء تلعفر هو الناحية الوحيدة في هذا القضاء، حيث هناك عملية مصالحة جارية، كما أفاد مزودو المعلومات الرئيسيون. ويعّد مركز تلعفر أكبر منطقة تركمانية في محافظة نينوى، وهي موطن لكل من الطائفتين السّنية والشيعية. وكان الانقسام الطائفي قد اندلع في هذه الناحية بعد عام ٢٠٠٣، ونجم عنه ظهور تكتلات سّنية وشيعية في هذه الناحية التي كانت مختلطة قبل ذلك. كما كانت هذه المنطقة أيضاً ساحة لاشتباكات كبيرة آنذاك، فضلاً عن محاولات فاشلة للمصالحة قبل ٢٠١٤[٨]. وخلال الأزمة الأخيرة، كانت الناحية إحدى أولى المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش، وواحدة من آخر المناطق التي استعادتها قوات الأمن العراقية. وكان تنظيم داعش قد استهدف السكان التركمان الشيعة بشدة، وتم في إثر ذلك نزح جميع السكان من المذهبين تقريباً، رغم اختلاف الفترات التي نزحوا فيها. وأثرت ديناميكيات العودة على التركيبة السكانية[٩]: بالنظر إلى ترتيبات الأمن الحالية في الناحية، تمكن التركمان الشيعة من العودة بنسبة أعلى من التركمان السّنة الذين لا زالوا نازحين ضمن قضاء تلعفر، وكذلك في سوريا وتركيا[١٠]. إذ تخضع عودة التركمان السنّة لقيود بسبب التوترات المجتمعية المزعومة حول مشاركة بعض العشائر السّنية في العنف والانتهاكات ضد التركمان الشيعة والايزديين الذين يسكنون مناطق ونواحي مجاورة لتلعفر. ويشير مزودي المعلومات الرئيسيين إلى أن المصالحة مطلوبة بين التركمان الشيعة والسّنة، من أجل إعادة بناء الثقة، وأنهم يرون ذلك ضرورياً لتشجيع النازحين للعودة. ويشارك المسؤولون الحكوميون وقادة المجتمع وشيوخ العشائر في مثل هذه العمليات. كما تشارك إضافة إلى ذلك، الجهات الفاعلة الدولية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية، عبر برامج معّدة خصيصاً لهذا الغرض.

٧ لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على الملحق ١: «النواحي حسب الحاجة إلى المصالحة».

٨ جورج باكر، «دروس مستقاة من تلعفر»، نيويوركر، ٣ /٢٠٠٦/٤.

٩ المنظمة الدولية للهجرة، مركز قضاء تلعفر: تقييم النزاع السريع (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٨).

١٠ لغاية آب ٢٠١٩، أفادت وزارة النقل أنها أعادت بواسطة حافلاتها ١,١٣٦ عراقياً من الأراضي التركية إلى مناطقهم الأصلية في جميع أنحاء العراق، بموجب برنامج الحكومة للعودة الطوعية. انظر: http://www.motrans.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=٧٦١٨.

الناحية	القضاء	المحافظة
يثرب	بلد	صلاح الدين
٢٩,٣٠٤ عائداً		

رغم أن ناحية يثرب تأثرت أقل من غيرها من وجود داعش، ومن العمليات العسكرية لاستعادة المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش، إلاّ أن الأزمة زادت من الانقسامات التاريخية بين العشائر الشيعية والسّنية العربية في الناحية، ما أدى بالتالي إلى نزوح كلتا الطائفتين. وكانت العودة إلى يثرب محظورة لأكثر من أربع سنوات بالنظر إلى المنازعات بين العشائر الشيعية والسّنية، والاتهامات الموجهة إلى بعض العشائر السّنية بالانتماء إلى داعش. وذكرت مصادر المعلومات الرئيسية أن العشائر الشيعية والسّنية وصلت إلى اتفاق في شهر آذار ٢٠١٩ يسمح بعودة ٢,٠٠٠ أسرة نازحة حالياً إلى الناحية. وترعى هذه المصالحة، الحكومة الاتحادية والوقف السني الذي يقوم بدفع تعويضات مالية إلى العشائر المتضررة[١١].

النواحي حسب الفئة ٢: المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية

الناحية	القضاء	المحافظة
القحطانية	البعاج	نينوى
٨٦٤ عائداً		

لم تبدأ العودة إلى منطقة القحطانية حتى النصف الثاني من عام ٢٠١٨، إذا أنها إحدى آخر المناطق التي تمت استعادتها من داعش. ولا تزال معظم الناحية غير مأهولة، إذ لا يزال غالبية السكان نازحين. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ١٨,٠٠٠ أسرة من سكان منطقة البعاج الأصليين، نازحون داخل المخيمات في محافظتي نينوى ودهوك. وكان يسكن في الناحية قبل النزاع، العرب السّنة والايزيديون. ومن المواقع التي تم تقييمها في هذا التقرير، موقع واحد يسكنه الايزيديون، والمواقع الأخرى يسكنها العرب السّنة. وقد أشير إلى حاجة جميع المواقع إلى المصالحة، لكنها غير جارية فيها. وعلى وجه التحديد، أفاد

مزودو المعلومات الرئيسيون بأن المصالحة ضرورية بين السكان العرب السّنة والايزديين الذين يعيشون في الناحية (ومناطق أوسع من المحافظة). ويُذكَر أن هذا سيساعد في تحقيق التعايش السلمي ومنع المزيد من العنف بين المجموعتين، بما في ذلك ما حدث في أعقاب داعش، وهو ما أدى إلى منع مزيد من العودة. رغم ذلك، لا توجد مثل هذه المبادرات، والسبب، حسب التقارير هو عدم وجود الرغبة في الحوار الذي من شأنه أن يساعد في إطلاق عملية المصالحة. وربما يكون السبب هو غياب الظروف الضرورية المطلوبة لبدء المصالحة لبعض الجماعات، كما أفاد مزودو المعلومات الرئيسيون في المناطق المجاورة، مثل سنجار (انظر أدناه).

الناحية	القضاء	المحافظة
الشمال (سنوني)	سنجار	نينوى
٤٥,٢٨٨ عائداً		

ناحية الشمال، المعروفة أيضاً باسم سنوني، هي منطقة ذات تركيبة عرقي - ديني متنوعة يسكنها الايزديون والعرب السّنة. وتعتبر هذه الناحية، الأكثر كثافة سكانية حتى الآن في قضاء سنجار بسبب المعدل المرتفع نسبياً لعودة الأغلبية الايزيدية وعدد متزايد من العرب السّنة. وتستضيف هذه الناحية أيضاً نسبة كبيرة من الايزيديين النازحين من مناطق أخرى أقل أمناً. وكان ظهور داعش قد أدى إلى نزوح جميع السكان الايزيديين تقريباً وبعض العرب السّنة من الناحية في ظل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، اقترفها جيرانهم في كثير من الحالات[١٢]. ونزح العرب السّنة الذين بقوا في الناحية أيضاً خلال العمليات العسكرية لاستعادة الناحية عام ٢٠١٥، التي نجمت عن عودة الايزيديين إلى الناحية في ظل مشهد معقد من الجهات الأمنية. وبين استعادة ناحية الشمال وعودة بعض السكان إليها، حدثت أعمال انتقامية ضد العرب السّنة في المنطقة[١٣]. وكان السكان العرب قد عادوا إلى قراهم الواقعة إلى الشمال من هذه الناحية في أواخر ٢٠١٨ وبداية ٢٠١٩ بعد التغيير الذي حدث في الترتيبات الأمنية التي سمحت لهم بالعودة، ولكن دون جهود نحو المصالحة. ويجمع مزوّدو المعلومات الرئيسيون من الايزديين والعرب السّنة أن المصالحة مطلوبة بين القوميتين، سواء بين العائدين أو بين الذين ما زالوا نازحين. وتعتبر المصالحة ضرورية بسبب انعدام الثقة، فضلاً عن الصراع المتزايد بين كلتاهما، بسبب أحداث عام ٢٠١٤ وما بعدها. ومن شأن المصالحة أيضاً أن تساهم في زيادة العودة وعلى استقرار المنطقة أمنياً. ففي الوقت الحاضر، لا توجد تجارة بين هاتين المجموعتين، ولا يمكنهم زيارة قرى بعضهم البعض، خاصة بسبب القيود المفروضة على حركة العرب السّنة الذين عادوا حديثاً. وفي الوقت الذي يشير فيه مزوّدو المعلومات الرئيسيون في المواقع العربية السّنية إلى عدم وجود أي شكل من المصالحة بين الجماعتين بسبب انعدام الثقة والخلاف المستمرة بينهما، يذكر مزوّدو المعلومات الرئيسيون في مواقع الايزيديين بتعبير أدّق: قبل الشروع بأية مصالحة، يحتاج المجتمع لمعرفة مكان ما تبقى من النساء والأطفال الايزيديين المفقودين، وفتح جميع المقابر الجماعية، وإجراء تحقيق قضائي دولي بشأن أحداث عام ٢٠١٤.

الناحية	القضاء	المحافظة
القيروان	سنجار	نينوى
٣,٨٢٢ عائداً		

هذه الناحية الصغيرة نسبياً في منطقة سنجار، هي أيضاً مختلطة عرقياً ودينياً إلى حد كبير، إذ يسكنها الايزديون والعرب السّنة. مع ذلك، فالعرب السّنة هم الذين عادوا فقط، وبشكل جزئي جداً. ولا يزال قرابة جميع الذين يسكنونها من الايزيديين نازحين، بعد أن تعرّضت قراهم لعنف وانتهاكات جسيمة من قبل داعش. وذكر مزوّدو المعلومات الرئيسيون الحاجة إلى المصالحة في هذه الناحية لمساعدة المزيد من الأسر الايزيدية والعربية السنّية للعودة إلى مناطقهم الأصلية، ومن ثّم منع حدوث تغيير

١١ سَنَد لبناء السلام، «إعلان اتفاق التعايش السلمي وتحقيق الاستقرار في يثرب»، بيان صحفي، ٢٠١٨/٣/٤. تم تأكيد هذه المعلومات في المناقشة مع فريق سَنَد المشارك في تسهيل الحوارات ذات الصلة بالاتفاق.

١٢ أنظر التقصي الاجتماعي، «سيناريوهات الهشاشة في شمال نينوى» (اربيل: التقصي الاجتماعي، ٢٠١٧) وعزام أحمد «الغدر بالإيزيديين يثير مخاوف العراقيين من العودة إلى الاقتتال الطائفي عام ٢٠٠٦»، «نيويورك تايمز، ٢٠١٤/٨/٢٦

١٣ هيومن رايتس ووتش، «ادعاءات ضد المقاتلين الايزديين باعدامهم مدنيين»، هيومن رايتس ووتش ، ٢٠١٧/١٢/٢٧

ديموغرافي في المنطقة. مثل هذه العملية وما يتبعها من العودة لاحقة محتملة يمكن أن تساعد أيضاً في عودة الاستقرار وتوفير الأمن والخدمات لمنع النزاعات المستقبلية. ومثلما أشير سابقاً، ربما يكون السبب هو غياب الظروف الضرورية المطلوبة لبدء المصالحة لبعض الجماعات، كما أفاد مزودو المعلومات الرئيسيون في المناطق المجاورة للناحية.

الناحية	القضاء	المحافظة
مركز سنجار	**سنجار**	**نينوى**
١٠,٥٨٤ عائداً		

وأشار مزوّدو المعلومات الرئيسيين في جميع المواقع (باستثناء موقع واحد) في مركز قضاء سنجار إلى الحاجة إلى الشروع بعملية مصالحة بين المجتمعات التي تعيش هناك. وتتكون تركيبة هذه المنطقة المتنوعة من والايزيديين والأكراد الشيعة والعرب الشيعة الذين بدأوا في العودة، وكذلك نسبة قليلة من العرب السنة الذين لم يعودوا بعد. ولازال أكثر من نصف سكان المنطقة الأصليين قبل النزاع ولا سيما الايزيديين، نازحين بنسبة كبيرة في محافظة دهوك والمناطق الشمالية من سنجار. وبالنظر إلى الصراع والديناميكيات السياسية في المنطقة، بما في ذلك وجود جماعات مسلحة مختلفة ومتنافسة في قضاء سنجار، تبدو المصالحة مطلوبة على أصعدة مختلفة. فمن جهة، لا تزال الانقسامات السياسية داخل الايزيديين واحدة من أكبر العقبات التي تواجه الاستقرار المحلي[١٤]. ومن جهة أخرى، يشير مزودو المعلومات الرئيسيون بالإجماع تقريباً إلى أن المصالحة بين مختلف المجتمعات العرقية والدينية أمر ضروري لمعالجة القضايا المستعصية الناجمة عن الصراع الأخير، لمنع المزيد من العنف.

الناحية	القضاء	المحافظة
العياضية	**تلعفر**	**نينوى**
٢٤,٢٩٤ عائداً		

شهدت هذه الناحية عودة سكانها الذين كانوا نازحين، وبشكل خاص منهم التركمان السّنة والعرب السّنة والأكراد السّنة، وبعض التركمان الشيعة. ويشار إلى أن هذه العودة عززّت الحاجة إلى المصالحة لتجنّب استمرار الخلافات ضد هذه المجموعة السكانية المتنوعة. وأفاد مزودو المعلومات الرئيسيون أن جميع أهالي الناحية بحاجة إلى الثقة فيما بينها، وأنّ المصالحة تؤدي دوراً مهماً في تسهيل العودة ومنع التغيير الديموغرافي وتأمين وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أبرمت العشائر السّنية والشيعية التركمانية في آب ٢٠١٨ اتفاقاً يهدف إلى تحقيق التعايش السلمي وتعزيز العودة[١٥]. ومع ذلك، أشار مزودو المعلومات الرئيسيون إلى أن المصالحة ليست جارية في الناحية كما يُراد، وذلك لانعدام الرغبة في الحوار بشأن ذلك. وربما يعكس ذلك حقيقة استبعاد العرب السّنة والأقليّة الكردية السّنية من اتفاق آب ٢٠١٨ واتخاذ القليل من الإجراءات الرسمية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

الناحية	القضاء	المحافظة
زمّار	**تلعفر**	**نينوى**
٨٨,٤٣٤ عائداً		

تنقسم ناحية زمّار تقريباً بين العرب السّنة والأكراد السّنة، وكانت قد شهدت عودة الأهالي إليها منذ عام ٢٠١٥ عندما تمت استعادة الناحية من داعش. إذ كانت غالبية أهالي الناحية من الأكراد نازحين، مع مجموعة قليلة من العرب في اقليم كردستان العراق أو في مواقع ضمن حدود القضاء، وعادوا في أعقاب ذلك. في حين كان معظم أهالي الناحية من العرب السّنة، نازحين في الموصل والمناطق المحيطة بها، ومنعت قوات الأمن الكردية عودتهم إلى الناحية لغاية تشرين الأول ٢٠١٧، بعد أن تغيّرت الترتيبات الأمنية في الناحية. إذ أنّ احتلال داعش للناحية والعمليات العسكرية التي جرت لاستعادة الناحية، إضافة إلى المنع المفروض على جماعات معينة والخصومة التاريخية بين أهالي الناحية من الأكراد السّنة والعرب، زادت من تنافر أهالي الناحية مع بعضهم البعض[١٦]. لذلك، تتسّم زمّار بوجود أشّد الظروف قسوة بالنسبة للتماسك الاجتماعي والمخاوف الأمنية ضمن مؤشر العودة بشكل عام، كما أشارت جميع المواقع تقريباً إلى الحاجة إلى المصالحة. ورغم وجود بعض المبادرات المحلية، لا زالت هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود كما أفاد مزودو المعلومات الرئيسيون، لا سيّما من الجهات الرسمية.

الناحية	القضاء	المحافظة
مركز بلد	**بلد**	**صلاح الدين**
٣,٤٣٢ عائداً		

تركّز عملية المصالحة في مركز بَلَد على بلدة عزيز بَلَد ذات الأغلبية العربية السّنية، التي تقع على ضواحي مركز الناحية ذات الغالبية الشيعية. وبحسب التقارير، تعزى الحاجة إلى المصالحة إلى الادعاءات بانتماء بعض أهالي عزيز بَلَد لداعش وقتلهم المدنيين في عام ٢٠١٤. ولا يزال بعض أهالي عزيز بَلَد نازحين في ناحيتي الدجيل والضلوعيّة المجاورتين و لا يسمح لهم بالعودة حالياً. وأفاد مزوّدو المعلومات الرئيسيون أيضاً أن المصالحة غير جارية في الناحية بسبب وجهات النظر المتباينة حول النتائج التي يمكن أن تتمخض عنها العملية. فالمصالحة من وجهة نظر العشائر التي تسكن مركز الناحية، مشروطة بضّم أراضٍ من عزيز بَلَد إلى مركز الناحية، وهو ما يرفضه نظراؤهم من عزيز بَلَد.

الناحية	القضاء	المحافظة
مركز الطوز	**الطوز**	**صلاح الدين**
٢٧,٦٠٠ عائداً		

قبل النزاع، كان يسكن هذه الناحية العرب السّنة والأكراد السّنة والتركمان السّنة والشيعة. وفي الوقت الحاضر، لا يزال معظم أهالي الناحية من العرب السّنة الذين نزحوا ممنوعين من العودة[١٧].

١٤ مجموعة الأزمات الدولية، «المضي قُدُماً لسنجار»، ١٢/١٤/ ٢٠١٨.

١٥ سَنَد لبناء السلام: «عودة ١٠٠٠ أسرة بنجاح إلى العياضية وتلعفر بعد جهود المصالحة التي بذلتها سَنَد لبناء السلام» الإصدار ١١/١١/ ٢٠١٨.

١٦ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، المجلس الدنماركي للاجئين، والتقصي الاجتماعي، «توجهات عودة السكان، الحماية، والديناميكيات الاجتماعية في شمال نينوى، العراق» (دهوك: المجلس الدنماركي للاجئين ٢٠١٨).

١٧ أندرياس ديرزي هورفاث، العراق ما بعد داعش: الطوز (برلين: معهد السياسة العالمية العامة، ٢٠١٧).

فالتوّترات الاجتماعية الشديدة تأثرّت بين التركيبات العرقية- الدينية في الناحية، أثرّت كثيراً على الديناميكيات فيها وخاصة الأكراد السّنة والتركمان الشيعة المقيمين هناك حالياً. فبعد إخراج داعش من الناحية عام ٢٠١٦، زادت الاشتباكات بين الجهات الأمنية المتناحرة في الناحية، بين وحدات الحشد الشعبي التي يقودها التركمان الشيعة وبين قوات البيشمركة الكردية، من التوترّات [١٨] وفي تشرين الأول ٢٠١٧ أدى التغيير في الترتيبات الأمنية والإدارية إلى مزيد من العنف ونزوح بعض السكان الأكراد[١٩] الذين لا زال قسم كبير منهم نازحين، حسب التقارير. وتفيد التقارير أيضاً أن المصالحة ضرورية في هذه الناحية لكنها لا تحدث، رغم وجود بعض الاستعدادات والمناقشات بشأنها من قبل السلطات. ولكن لم يتحقق شيء، نظراً لأن التركمان الشيعة في موقف أقوى من حيث الأمن والإدارة والمناصب التي كانت سابقاً من حصة الأكراد. وخلقت هذه الحالة طريقاً مسدوداً نوعاً ما أمام المصالحة، لأن لكل فئة من الفئتين مطالبات تاريخية بالمركز [٢٠].

الناحية	القضاء	المحافظة
آمرلي وسليمان بك	الطوز	صلاح الدين
١١٧,٥٠٤ عائداً		

يجب تحليل احتياجات المصالحة في هاتين الناحيتين بشكل مشترك حيث ترتبط الديناميكيات ببعضها البعض، وفقاً لمزوّدي المعلومات الرئيسيين. حيث سيطر داعش على معظم ناحية سليمان بيك العربية السّنية عام ٢٠١٤ وفَرَضَ حصاراً لمدة شهرين على ناحية آمرلي التركمانية الشيعية المجاورة، والتي تحيطها قرى عربية سنية صغيرة، فضلاً عن شنّه هجمات على ناحية آمرلي. وبعد كسر الحصار واستعادة الناحية من داعش، حدثت هجمات عكسية وأعمال انتقامية هذه المرة من آمرلي ضد سليمان بك. وتسبب العنف بنزوح أكثر ودمار في سليمان بك. ولا يزال الوصول إلى كلتا الناحيتين صعباً إلى حد كبير بسبب المخاوف الأمنية الراسخة. وتشير التقارير إلى أن كل هذه العوامل تؤكد الحاجة إلى المصالحة. وأشار مزودو المعلومات الرئيسيون إلى أن مجلس الناحية ومدير ناحية سليمان بك شرعا بالتنسيق مع قادة وحدات الحشد الشعبي المحليين والأحزاب السياسية لحل مشكلة النزوح وتحسين الوضع الأمني. وشمل هذا التنسيق تحديد أهداف أولية تهدف إلى تحديد عناصر داعش بين العشائر المحلية، وتخطط لتقاسم مشترك لملف الأمن، وتسهيل التعويضات عن دمار الممتلكات والضحايا من كلا الجانبين. مع ذلك، وردت تقارير تفيد بعدم تنفيذ أي مبادرة حتى الآن. وربما تكون هذه الخطوات بشائر حدوث المصالحة حسب مزودي المعلومات الرئيسيين، وهي تفسّر لماذا تعتبر المصالحة ضرورية لكنها غير جارية .

النَواحي حسب الفئة ٣: مواقع فيها مزيج من الفئتين السابقتين

تمثل النواحي التالية أدناه، حالات تمّ فيها الإبلاغ عن جزء صغير فقط من المواقع التي تجري فيها المصالحة. أما بقية المواقع، فهي إما (١) لا تحتاج إلى المصالحة أو (٢) تحتاج إلى المصالحة، لكن من غير الواضح ما إذا كان المصالحة جارية فيها.

الناحية	القضاء	المحافظة
اللطيفية	المحمودية	بغداد
٩,٨٦٤ عائداً		

الناحية	القضاء	المحافظة
مركز المقدادية	المقدادية	ديالى
٥٣,١٦٦ عائداً		

ضمن هذه الناحية التي تسكنها أغلبية عربية سنّية، لاحظ مزوّدو المعلومات الرئيسيون ثلاثة حالات: أفادت خمسة مواقع أن المصالحة جارية فيها، وذكرت أربعة مواقع أن هناك حاجة للمصالحة، لكنها ليست جارية؛ فيما ذكر موقعان آخران عدم الحاجة إليها. ومن بين تلك المواقع الخمسة التي تجري فيها المصالحة، وُجِد أنها تجري بين العشائر التي تسكن هناك، وأنها تتعلق بالقضايا التي كانت موجودة قبل النزاع مع داعش ولازالت مستمرة. ووَرد أن الجهود في هذا الصدد مستمرة كما كانت قبل ٢٠١٤ أيضاً. واشتملت عمليات المصالحة على إشراك قوات الأمن الوطنية، والمجلس المحلي والمخاتير وشيوخ العشائر. أما في المواقع الأربعة التي أفادت أن المصالحة مطلوبة لكنها ليست جارية، فمن المهم مرة أخرى معالجة القضايا العشائرية والاتصال بالجهات الأمنية والمجتمعات بطريقة إيجابية. وحيث أن المصالح ليس جارية حالياً، وَرَد أن الاستعدادات جارية بين قوات الأمن وشيوخ العشائر والسلطات المحلية لبدء النقاشات. وأخيراً، بالنسبة لهذين الموقعين الذين ليسا بحاجة إلى المصالحة، فقد أفيد بأن هناك تدابير اتخذت بالفعل بشأن ذلك.

تنقسم احتياجات المصالحة في هذه الناحية إلى حد كبير إلى ثلاثة سيناريوهات مختلفة. إذ أشار مزوّدو المعلومات الرئيسيون في ٢٢ موقعاً أن المصالحة غير مطلوبة، وأن جهود المصالحة جارية في ٢٤ موقعاً. بينما هناك ١٠ مواقع أخرى بحاجة إلى المصالحة، لكن لا توجد مبادرات بشأنها حالياً. وكانت التوترات قد نشبت بين سّكان الناحية السّنة والشيعة العرب، مع اقتراب تنظيم داعش من الناحية في عام ٢٠١٤، ما أدى إلى نزوح نسبة كبيرة من العرب السّنة. ولكون المصالحة مطلوبة، فالهدف الرئيسي هو معالجة التوترات بين الأسر العائدة، والناجمة عن الادعاءات بانتمائها لتنظيم داعش أو الجماعات المرتبطة به، ومنع نشوب نزاع في المستقبل. وفي المواقع التي بحاجة إلى المصالحة، كانت العملية تجري بقيادة محلية من قادة المجتمع وشيوخ العشائر وحوار مع العائدين. أما المواقع التي لم تجري فيها المصالحة بعد، فذلك يعود إلى حقيقة أن أطراف النزاع لم يوافقوا على مثل هذه العملية حتى الآن. وتتطابق هذه الديناميكيات العامة مع البيانات المستقاة من السياق الحالي للمجتمع، ما يشير إلى أن الغالبية العظمى من السكان ضمن الخطوط الإثنية - الدينية

١٨ المرجع السابق.

١٩ يونامي، «ملخص نتائج بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في طوز خورماتو» الأمم المتحدة العراق، ٢٣ /٢٠١٧/١٢.

٢٠ أندرياس ديرزي هورفاث، العراق ما بعد داعش: الطوز.

للمصالحة في المقدادية تعتبر هذه العملية مسألة في غاية الأهمية، لا سّيما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت منذ عام ٢٠١٤ ولاحقاً[٢١].

الناحية	القضاء	المحافظة
المنصورية	الخالص	ديالى
٤٩,٠٩٢ عائداً		

من بين ٣٥ موقع عودة تم تقييمه في هذه الناحية، تسعة مواقع فقط (تقع بشكل رئيسي في المناطق الريفية التابعة للناحية) ذكرت أن المصالحة ضرورية بين أفراد المجتمع، وأن الجهود في هذا الاتجاه جارية بالفعل. كان تركيز أنشطة المصالحة على العائدين العرب السّنة والتوترات القائمة بينهم، منذ أن عاد معظم الأهالي قبل النزاع. وذكر مزودو المعلومات الرئيسيون أن المشاورات تجري على جميع المستويات، بما في ذلك الشخصيات الدينية والسياسية الوطنية وكذلك البرلمانية وممثلي المجالس المحلية والدينية المحلية والعشائرية وقادة المجتمع، إضافة إلى مشاركة الأمم المتحدة من خلال مبادرات الشرطة المجتمعية. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية المواقع في الناحية لم تكن بحاجة للمصالحة، نظراً لاستقرار الأوضاع فيها وعدم وجود مشاكل كبيرة.

الناحية	القضاء	المحافظة
الضلوعية	بلد	صلاح الدين
٢٣,٣٤٦ عائداً		

من بين المواقع الثمانية التي تم تقييمها داخل ناحية الضلوعية، هناك حاجة للمصالحة في ثلاثة مواقع فقط، لكن المصالحة غير جارية فيها. ويسكن هذه الناحية العرب السّنة، وتستضيف النازحين من عزيز بَلَد المجاورة التابعة لمركز بلد. أما أسباب عدم حدوث المصالحة في هذه المنطقة، رغم الحاجة إليها، فهي نفس الأسباب التي اشرنا إليها آنفاً في حديثنا عن مركز بَلَد. ويذكر أن المواقع الخمسة المتبقية لا تحتاج إلى المصالحة، وأشار مزودو المعلومات الرئيسيون إلى عدم وجود صراعات أو خلافات بين العشائر أو بين العائدين والذين لا يزالون نازحين.

٢. ما هي المسائل المشتركة بين هذه المناطق؟

حيث أن الحاجة إلى المصالحة غالباً ما تتعلق بالديناميكيات المحليّة، فإنّ إلقاء نظرة عامة على أوجه التشابه والاختلاف بين المناطق المعنية بالمصالحة، من شأنها أن تعطي صورة أوضح عن محركات النزاع التي تدعم هذه الحاجة. ومن شأن مثل هذا التحليل أيضاً أن يلقي الضوء على القضايا الرئيسية التي تحتاج عملية المصالحة إلى معالجتها.

يستكشف هذا القسم أولاً، الحاجة إلى المصالحة في مقابل مؤشرات أخرى تم قياسها في مؤشر العودة لاستكشاف أي ارتباط بينها. ومن ثَمَ سنبحث المناطق المتنازع عليها كثب، ومناطق اللاّعودة المتعلقة بالحاجة إلى المصالحة.

العلاقة مع مؤشّرات مؤشّر العَودة

ترتبط المصالحة بخمسة مؤشرات من مؤشر العودة، هي: دَمار المَساكن، الإشغال غير القانوني لممتلكات الآخرين، الخوف من الانتقام، تعدد الجهات الأمنية الفاعلة، وإعادة تعيين الموظفين الحكوميين. وهذا يعني أن المواقع التي تحتاج إلى المصالحة معرّضة بدرجة كبيرة لحدوث مشاكل، ضمن هذه المؤشرات.

المصالحة ودَمار المساكن

هناك انتشار عالٍ للمساكن المدمّرة في المواقع التي تحتاج إلى المصالحة مقارنة مع المواقع التي ليست حاجة إليها. ولوحظ هذا الارتباط بشكل خاص في ٣٢٪ من المواقع في محافظة صلاح الدين والتي بحاجة إلى المصالحة وفيها نسبة عالية من دمار المساكن، حسب تقارير مزودي المعلومات الرئيسيين الذين أشاروا إلى وجود حاجة الى المصالحة ووجود دمار كبير للمساكن فيها. وبإجراء مقارنة، يؤثر دمار المساكن فقط على ٢٪ من المواقع التي ليست بحاجة إلى مصالحة. ورغم أن هذا الارتباط أضعف لكنه موجود في نينوى وديالى والأنبار.

قد تضيف المصالحة شيئاً من التعقيد عند التعامل مع قضايا السكن، بما في ذلك التعويض[٢٢]، خاصة عندما ترتبط هذه القضايا بالمظالم التاريخية والاستقطاب بين المجتمعات. وربما يكون الدمار الذي تسببت به أية جهة من الجهات، نتيجة للانقسامات الاجتماعية الموجودة من قبل أو التوترات المستمرة.

المصالحة والإشغال غير القانوني لممتلكات الآخرين

تتضح المسألة السابقة أكثر عندما يتعلق الأمر بالإشغال غير القانوني للسَكن الذي حدث أثناء وبعد النزاع الأخير. وعلى العكس من دمار المساكن، فإنّ مشكلة الإشغال غير القانوني لممتلكات الآخرين ليست منتشرة على نطاق واسع في جميع المحافظات المتضررة من النزاع، لكنها تتركز بشكل كبير في مناطق محددة - نفس المناطق التي بحاجة كبيرة للمصالحة. وهذه المناطق هي، ناحية الكرمة في محافظة الأنبار، أقضية البعاج

٢١ سَنَد لبناء السلام والتقصّي الاجتماعي وهشاشة النزاع والديناميكيات الاجتماعية في محافظة ديالى (أربيل: سَنَد لبناء السلام، ٢٠١٨).

٢٢ قد يحدث التعويض كجزء داعم لعملية المصالحة أو يمكن أن تطالب به الدولة المتضررة من النزاع. حول هذه النقطة الأخيرة، انظر كارولين بودوت، «نحن نأمل، لكننا يائسون»: تصورات المدنيين لعملية التعويض في العراق (أربيل: CIVIC، ٢٠١٨).

وسنجار وتلعفر في محافظة نينوى، وقضاءا بلد والطوز في محافظة صلاح الدين. تميل قضايا الإشغال غير القانوني للسّكن إلى أن تصبح طويلة الأمد، وغالباً ما تنطوي على جهات متباينة، تتراوح بين أفراد ينتمون لجماعة عرقية دينية واحدة أو عشيرة معينة تطالب بإسكان مجموعات أخرى، أو قوات الأمن التي تستخدمها كمكاتب أو ثكنات عسكرية[٢٣]. قد ينشأ الإشغال غير القانوني للسّكن بسبب دمار المساكن أيضاً؛ فالأهالي الذين عادوا ووجدوا منازلهم مدمّرة، ربما يشغلون منازل الغير الذين لا زالوا نازحين. ويمكن استخدام عمليات المصالحة لإدارة هذه الحالات بشكل عام، وصياغة أطر لحلّها بدلاً من معالجتها بشكل فردي.

المصالحة والخوف من الانتقام

لعل هذا الارتباط هو الأكثر وضوحاً: فالمواقع التي تفيد التقارير أنها تحتاج إلى المصالحة، تتسّم باحتمال تزايد خوف السكان من أفعال انتقامية. وفي ظل غياب أي اتفاق على عودة النازحين إلى المواقع التي يعاني فيها الأهالي من مظالم سابقة أو ناجمة عن النزاع، هناك قلق متزايد من قيام الجهات الفاعلة، بما في ذلك السكان، بحل النزاعات بأيديهم[٢٤]. وبحسب المعلومات الواردة من مزودي المعلومات الرئيسيين، هناك مخاوف من الانتقام في ٦٨٪ من المواقع التي تحتاج إلى المصالحة في صلاح الدين، و ٢٥٪ في نينوى و ٧٪ في ديالى.

المصالحة وتعدّد الجهات الأمنية الفاعلة

يتسّم سياق ما بعد النزاع في العراق بوجود جهات أمنية عديدة فاعلة، خارج منظومة الجيش المركزي والشرطة الاتحادية والمحلية، وهذه الجهات تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية. وحسب مؤشر العودة، تتسم المواقع التي توجد فيها جهات أمنية أربعة أو أكثر، بمعدلات عودة منخفضة. وهذه التعددية غالباً ما تنجم عن انقسام المجتمع وانعدام الثقة في الترتيبات الأمنية السابقة أو الحالية، وشعور بعض الجماعات بالحاجة إلى حماية أنفسها من الغير. وقد يكون العامل الأخير نابعاً من أحدث موجة نزاع أو عن حالات تهميش واستبعاد سابقة. كما أن تقوية بعض المجتمعات من خلال تشكيل مجموعات مسلحة إضافية فيها، يزيد من الصعوبات والتعقيدات التي تواجه عودة أولئك الذين يشعرون بعدم الحماية في أماكنهم الأصلية. ومن المرجح أن تكون هذه المناطق بحاجة إلى المصالحة، نظراً للانقسامات وانعدام الثقة كعوامل ساعدت على تعدد الجهات الأمنية.

ويبدو أن وجود الأمن مسألة ضرورية للمصالحة في قضاء الطوز في صلاح الدين، وقضائي سنجار وتلعفر في نينوى، للمساعدة في الاتفاق على ترتيب تقاسم السلطة وتوفير الأمن الشامل لـجميع السكان. ويحتمل أن تمتد هذه الشمولية وتغطي جوانب أخرى فضلاً عن الجانب الأمني.

المصالحة وإعادة تعيين الموظفين الحكوميين

يستكشف هذا المؤشّر وجود موظفي القطاع العام في وظائفهم أو غيابهم، في مجالات الإدارة والصحة والتعليم وغيرها ضمن مناطق العودة. وتجدر الإشارة إلى أن التعيينات الحكومية في العراق، ترتبط بشكل عام بشيء من السلطة والأمن المالي. وتشير البيانات أن المواقع التي تحتاج إلى المصالحة، تتصف أيضاً بعدم عودة الموظفين الحكوميين فيها إلى وظائفهم. وينطبق ذلك بشكل خاص على مناطق في محافظتي نينوى وصلاح الدين: إذ شهدت ٤٩٪ و ١٦٪ من المواقع التي تحتاج إلى المصالحة في هذه المحافظات، عودة أقل من نصف الموظفين إلى وظائفهم السابقة. والتفسير المحتمل لذلك، يأتي من حقيقة أن هذه المناطق فيها معدلات عودة ضئيلة بشكل عام. وفي سياق متصل، لا تزال الجماعات التي لديها أغلبية نسبية في وظائف القطاع العام تعاني من النزوح. مثال ذلك، معظم التركمان الشيعة في قضاء تلعفر، والسّنة الأكراد في قضاء الطوز. إن غياب الموظفين الحكوميين في هذه المواقع يجعل من الصعب على الدولة استعادة وجودها إلى مرحلة ما قبل النزاع على نطاق واسع. كما يسلّط توزيع موظفي القطاع العام، الضوء على تحدٍّ أكبر يتعلق بعدم وجود حكم شمولي قبل النزاع، ما سمح لجماعات معينة بالسيطرة على الآخرين في هذا الصدد. وبالتالي، يجب معالجة هذه المسألة الأخيرة المرتبطة بتقاسم السلطة، جنباً إلى جنب مع المظالم الأخيرة المرتبطة بالنزاع مع داعش وتبعات هذا النزاع، في إطار عملية المصالحة.

المناطق المُتنازع عليها

يقع عدد كبير نسبياً من مناطق المصالحة المبلغ عنها في ٧ نواحٍ من بين ١٨ ناحية، وجميعها في المناطق المتنازع عليها بين حكومة العراق الاتحادية وحكومة اقليم كردستان العراق. وهذه النواحي هي مركز سنجار، الشمال، العياضية، وزمّار في محافظة نينوى، ومركز الطوز، آمرلي، وسليمان بيك في محافظة صلاح الدين. ويدل التنازع على هذه المناطق من حيث الإدارة والأمن، على أن عملية المصالحة من أجل تسهيل العودة واستمرارها ستشمل أيضاً المخاوف الاجتماعية والسياسية العالقة والتي ساءت بعد النزاع.

حسب مؤشر العودة، أفاد عدد من المناطق المتنازع عليها البارزة بعدم حاجتها إلى المصالحة. لكن مصادر خارجية تشير إلى وجود عدد من جهود المصالحة المتعلقة بمخاوف سياسية أكبر، قد بدأت أو استؤنفت في أعقاب النزاع الأخير. على سبيل المثال، أفاد مزوّدو المعلومات الرئيسيون في ناحيتي مركز الحمدانية وبرطلة في نينوى، أن ليست هناك حاجة للمصالحة لأن المجموعات المختلفة في هاتين الناحيتين لم تواجه معوقات أمام العودة كما هو الحال في مناطق أخرى. ومع ذلك، تشير العديد من المنظمات غير الحكومية والمبادرات الحكومية الجارية للتخفيف من التحديات بين المجموعات المختلفة، بأن التوتر مستمر. وتهدف إحدى هذه المبادرات إلى إدارة التوترات بين الشبك والمسيحيين، بما في ذلك المقترحات لإعادة رسم حدود الأقضية والنواحي[٢٥]. وهذه التوترات ليست ناجمة بشكل رئيس عن النزاع مع داعش، الذي استهدف كل المجتمع وأدى من ثم إلى نزوح الأهالي، بل بشكل أكبر بما حدث من تغييرات في الترتيبات الإدارية والأمنية لهذه المناطق بعد النزاع، إضافة إلى الخلافات القائمة والتنافس بين الجماعات التي تسكن هذه المناطق.

عُثِر على حالة مماثلة في محافظة كركوك، التي كانت بمثابة جهود متجددة ومقبلة لحلّ الخلافات بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها.[٢٦] وتهدف الجهود أيضاً إلى معالجة الانقسامات السياسية المتنامية داخل وبين المجموعات في المحافظة. ورغم أن عودة النازحين تعتبر جزءاً من هذه الجهود، إلا أنها قضية واحدة فقط من بين العديد من القضايا الملّحة.

٢٣ المنظمة الدولية للهجرة، مجموعة العمل من أجل العودة، التقصي الاجتماعي، «الأبعاد المادية والاجتماعية للسكن في المناطق المتأثرة بالنزاع»، الموجز الأول لمؤشر العودة (أربيل: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٩).

٢٤ انظر، مجموعة مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها (ACLED) في حزيران ٢٠١٩، وفيها سرد لأعمال الانتقام المختلفة والعنف عن بُعد ضمن مواقع المصالحة.

٢٥ انظر مجموعة العمل من أجل العودة، «تقرير تحديد أصحاب المصلحة »؛ وكركوك الآن، «صراع من أجل التغيير الديموغرافي بين الشبك والمسيحيين في منطقة جغرافية صغيرة» ، كركوك الآن ، ٢٠١٩/٥/١٠. (بالعربية).

٢٦ تضمنت ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق التي انتهت مدتها مؤخراً، أولوية حل القضايا المتعلقة بالحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق، والتي تعد كركوك الأكبر من بينها. كما أن هناك اهتماماً دبلوماسياً متزايداً في كركوك بهذا الصدد من حيث مداخل المفاوضات والمصالحة.

وبحسب ما ورد من قضاء خانقين (بالتحديد ناحيتا جلولاء والسعدية) في محافظة ديالى، ليست هناك حاجة للمصالحة، لأن المنطقة التي كانت مختلطة عرقياً ودينياً في السابق، تنقسم الآن إلى تكتلات عرقية - دينية. وتتعلق هذه الانقسامات الناشئة بالأمن والإدارة على نطاق أوسع. ومن شأنها إذا تركت دون حل، أن تؤدي إلى مزيد من التوترات في المستقبل[٢٧]. كما أدى المناخ الحالي إلى منع حدوث أي عودة إلى عدد من المواقع داخل خانقين[٢٨].

عَدم العَودة

في الواقع، هناك عامل آخر سائد عبر المصالحة المبلغ عنها، وهو التركيز العالي نسبياً لمواقع لم تحدث فيها أية عودة (مناطق اللاّعودة)، وهي غالباً ما تتكون من القرى الفارغة، والبلدات أو الأحياء. وقد حددت مصفوفة تتبع النزوح DTM التابعة للمنظمة الدولية للهجرة ٢٤٩موقعاً من هذه المواقع عبر المحافظات المتضررة من النزاع في العراق. ويقع ثلث هذه المواقع (٨٨ موقعاً) ضمن مناطق المصالحة المبلغ عنها. ويضم قضاء الطوز (مركز الطوز، سليمان بيك، آمرلي) أكبر عدد من مواقع اللاعَودة، بوجود ٣١ موقعاً. يليه قضاء سنجار (مركز سنجار والقيروان) بوجود ٢٣ موقعاً، وقضاء البعاج (القحطانية) بوجود ١٩ موقعاً. وقد يكون هناك ارتباط بين عدم العودة وانعدام المصالحة. إذ لا يمكن العودة إلى هذه المناطق بدون عملية حوار لضمان سلامة المصالحة واستدامتها. وفي الوقت نفسه، تعتبر المصالحة صعبة عندما تكون المجتمعات بعيدة عن بعضها البعض وقليلة التواصل فيما بينها. ومن المهم في هذا الصدد، تسليط الضوء على محافظة بابل، وبالتحديد ناحية جرف الصخر، وهي منطقة ذات أغلبية عربية سنّية لا يمكن الوصول إليها وبالتالي لا يمكن تقييمها، ولذلك لم يتم تسجيل أي عودة فيها[٢٩]. ومعنى ذلك أن نسبة كبيرة من سكان جرف الصخر لازالوا نازحين منذ أكثر من أربع سنوات، ويعزى ذلك جزئياً إلى ظروف الأمان والتكوين التي تمنع العودة. وبالنظر إلى هذه الحالة، يبدو أن المصالحة أو الحوار مع مختلف الجهات الأمنية ضرورية لتمكين السكان من العودة.

الخريطة ٢. مواقع اللاعودة والمواقع التي بحاجة إلى المصالحة

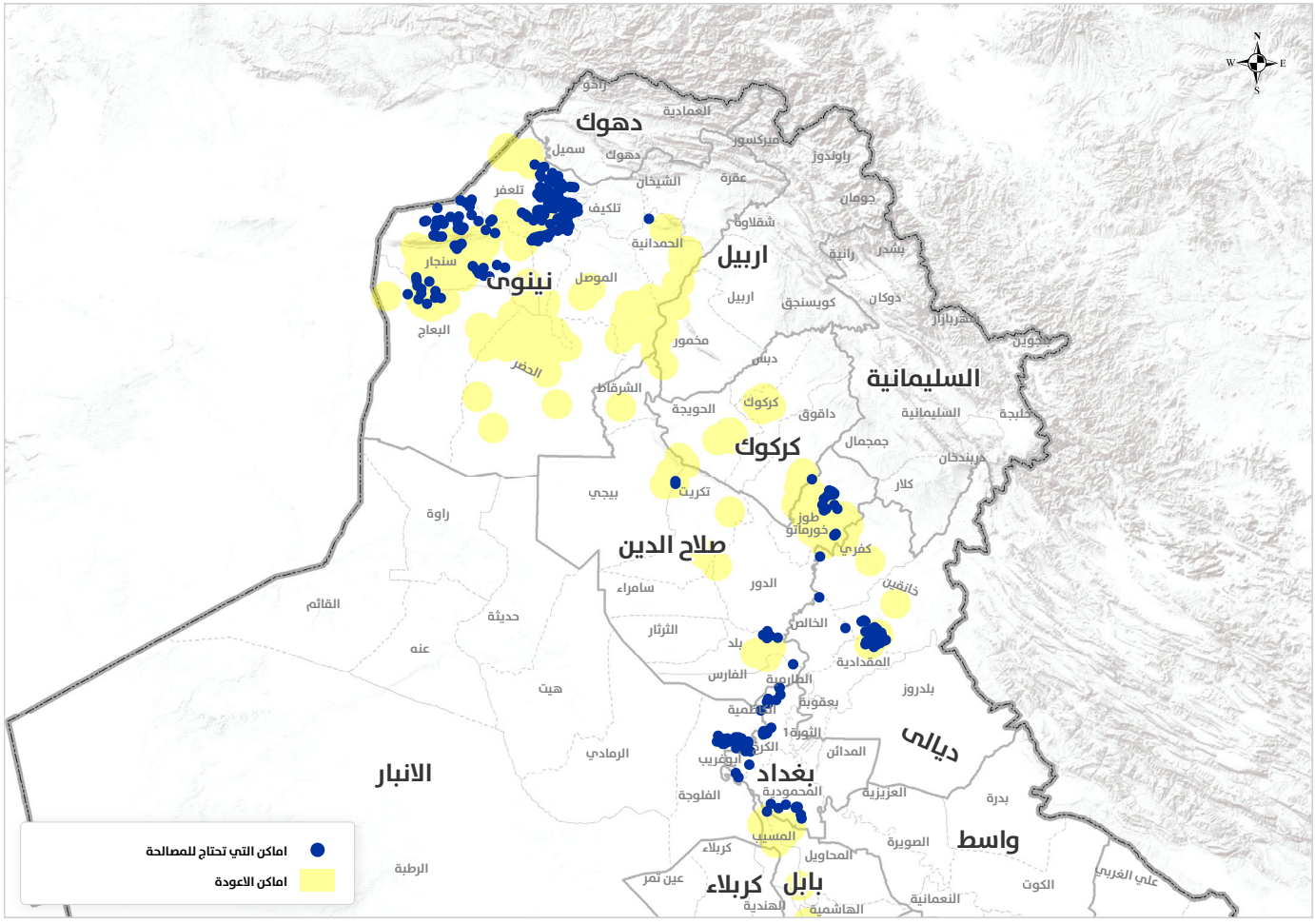

٢٧ زمكان علي سليم، وماك سكيلتون، وكريستين إم فان دن تورن، «الأمن والحكم في المناطق المتنازع عليها في ظل الحكومة العراقية المفككة: حالة شمال ديالى، «مدونة مركز الشرق الأوسط، ٢٠١٨/٢/١٤.

٢٨ مجموعة العمل من أجل العودة والمنظمة الدولية للهجرة، «تقرير مناطق اللاعودة رقم ٣: التركيز على السعدية، قضاء خانقين» (أربيل: RWG، ٢٠١٩).

٢٩ لمزيد من التفاصيل حول جرف الصخر، راجع «تقرير مجموعة العمل من أجل العودة».

الخاتمة: هل المصالحة جارية؟

باستكشافه الحاجة إلى المصالحة في مناطق العودة في العراق، وبناءً على بيانات مؤشّر العودة ورؤى مزودي المعلومات الرئيسيين، يسلط هذا التقرير المواضيعي الضوء على السياق المحدّد والمحلي لطبيعة الانقسامات الاجتماعية والسياسية والأمنية. وفي الوقت ذاته، هناك قواسم مشتركة بين هذه المجالات، توحي بأن جهود المصالحة يجب أن تتجاوز تسهيل عملية العودة، إلى معالجة المظالم التي لحقت بالجميع من جراء داعش. وكما هو موضح في هذا التحليل، تتقاطع هذه المظالم مع قضايا متجذّرة تاريخياً داخل المجتمعات نتيجة حكم فاشل عبر التاريخ. ويجب لجهود المصالحة أن تستهدف الأسباب الجذرية للانقسامات واعتبار العودة نتيجة واحدة فقط من بين عدد من النتائج المحتملة.

> هناك سؤال مهم للغاية، وهو كيف يمكن أن ترتبط مبادرات المصالحة الحالية أو المستقبلية، بشكل جيد بالعمليات الرسمية لسيادة القانون والمؤسسات القانونية.

يثير هذا التحليل أسئلة أخرى تتعلق بالمصالحة في العراق، والتعاريف العديدة للمصالحة، القابلة للتطبيق في هذا السياق. وهناك سؤال مهم للغاية، وهو كيف يمكن أن ترتبط مبادرات المصالحة الحالية أو المستقبلية، بشكل جيد بالعمليات الرسمية لسيادة القانون والمؤسسات القانونية (أو إذا كانت بحاجة لذلك). في بعض الحالات، جرت الجهود بقيادة السلطات الوطنية والمحلية؛ أو بقيادة العشائر وفق الأعراف السائدة في حالات أخرى؛ أو باستخدام مزيج من الوسائل الوطنية والمحلية. ومن شأن تحليل أداء كل عملية من عمليات المصالحة أن يثير مجموعة أخرى من الأسئلة تتعلق بمدى القدرة على فرضها وقابليتها للتنفيذ، ومدى شموليتها، وما هي القضايا المثارة، وما هي سبل حلّها، ومن يقدر على حلّها، ومن الذين يجب حماية حقوقهم، وما إذا كانت تلك العمليات مستمرة أو قابلة للاستمرار في ظل الوضع الراهن غير العادل. وهناك جانب آخر مهم جدير بالاهتمام، هو مدى قدرة عمليات المصالحة الجارية أو المحتملة على إدارة وجهات نظر وتوقعات قادة المجتمع مقارنة مع أفراد المجتمع. والنقطة الحاسمة بهذا الشأن، هي اختيار التوقيت المناسب لإشراك هذا النوع من العمليات في المقام الأول دون وضع مزيد من الأسس لمثل هذا الاحتمال في المناطق المتضررة من النزاع. ويبقى السؤال حول مدى فاعلية النهج المحلي، باستهدافه كل ناحية على حدة، للتعامل مع جذور أسباب الصراع والتهميش. ويستلزم تسليط الضوء على هذه القضايا، بحثاً اضافياً مركزاً حول التصورات والممارسات المتطورة والمعقدة لعملية المصالحة في العراق، من أجل فهم ديناميكيات السياق المتطورة وصياغة وتنفيذ المزيد من التدخلات، لا سيّما في ضوء الظروف الحالية.

يعكس نطاق المبادرات الجارية التي أبلغ عنها مزودّو المعلومات الرئيسيون، على مختلف الصُعد وفي مختلف المواقع، تنوع الجهات الفاعلة التي تعمل على المصالحة. وتبين النقاط التالية أدناه، هذه المبادرات بشكل أوسع:

- على الصعيد الوطني، شكّل رئيس الوزراء مؤخّراً لجنة التعايش والسِلم المجتمعي كهيئة مركزية للتعامل مع حالة ما بعد النزاع في العراق. وتتمتع هذه اللجنة بصلاحيات من ١٢ نقطة، من بينها المصالحة وعودة النازحين. وتم تشكيل هذه اللجنة من خلال دمج مستشارية المصالحة الوطنية مع المفوضية العليا للتعايش والسِلم المجتمعي.
- على صعيد المحافظات، أسسّت حكومة العراق الاتحادية لجان العودة في المحافظات عام ٢٠١٨ بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية UNOCHA بهدف تيسير العودة الآمنة القائمة على المبادىء.
- على الصعيد المحلي، حاولت العشائر توفير الحلول لتحديّات ما تبقى من النزوح من خلال الوسائل والأعراف والاتفاقيات العشائرية، التي تتوسط فيها أحياناً المحافظة والسلطات الوطنية والمجتمع الدولي ومؤسسات المجتمع المدني المحليّة.
- على الصعيد الدولي، هناك دعم متزايد ومشاورات من المانحين بشأن القضايا المتعلقة ببناء السلام والمصالحة والعدالة الانتقالية والتماسك الاجتماعي. ويتضّح ذلك جزئياً في عمل وكالات وهيئات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والمنظمة الدولية للهجرة IOM وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق UNAMI وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش UNITAD.
- على صعيد التنسيق، تم تشكيل مجموعة العمل من أجل السلام والمصالحة أواخر عام ٢٠١٨ في محاولة لتحديد وتنسيق الجهود الوطنية والمحلية والدولية فيما يتعلق ببناء السلام والمصالحة والتماسك الاجتماعي. وينصب تركيز الفريق على محافظة نينوى بالدرجة الأولى.
- وأخيراً، مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية العاملة في المجتمعات، والمنخرطة مع أصحاب المصلحة من الجهات الوطنية والدولية بشأن قضايا العودة والمصالحة، باستثناء المبادرات غير الرسمية التي يقودها الأفراد والمواطنون التي قد تحدث على الأرض بين حين وآخر.

الملحق ١: النَواحي التي بحاجة إلى المصالحة

أدناه، جدول بالنواحي كما أشارت التقارير عن وجود حاجة إلى المصالحة فيها. ولا يشمل هذا الجدول، النواحي التي ليست بحاجة إلى عملية المصالحة، حسب تقارير مزوّدي المعلومات الرئيسيين.

المحافظة	القضاء	الناحية	الحاجة إلى المصالحة	عدد المواقع
الأنبار	الفلوجة	الكرمة	المصالحة مطلوبة وجارية	١٧
			المصالحة غير مطلوبة	١
			المجموع	١٨
		مركز الفلّوجة	المصالحة مطلوبة وجارية	١
			المصالحة غير مطلوبة	٢٩
			المجموع	٣٠
بغداد	أبو غريب	خان ضاري	المصالحة مطلوبة وجارية	٤
			المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	٢
			المصالحة غير مطلوبة	١٥
			المجموع	٢١
	الكاظمية	سبع البور	المصالحة مطلوبة وجارية	١٠
			المجموع	١٠
	المحمودية	اللطيفية	المصالحة مطلوبة وجارية	٥
			المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	٤
			المصالحة غير مطلوبة	٢
			المجموع	١١
	الطارمية	المشاهدة	المصالحة مطلوبة وجارية	٥
			المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	٣
			المصالحة غير مطلوبة	١٠
			المجموع	١٨
ديالى	الخالص	العظيم	المصالحة مطلوبة وجارية	٢
			المصالحة غير مطلوبة	٥٢
			المجموع	٥٤
		المنصورية	المصالحة مطلوبة وجارية	٨
			المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	١
			المصالحة غير مطلوبة	٢٦
			المجموع	٣٥
	المقدادية	مركز المقدادية	المصالحة مطلوبة وجارية	٢٤
			المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	١٠
			المصالحة غير مطلوبة	٢٢
			المجموع	٥٦

المحافظة	القضاء	الناحية	الحاجة إلى المصالحة	عدد المواقع
نينوى	البعاج	القحطانية	المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	٥
			المجموع	٥
	سنجار	الشمال/ سنوني	المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	٣٠
			المصالحة غير مطلوبة	٩
			المجموع	٣٩
		مركز سنجار	المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	١٠
			المصالحة غير مطلوبة	١
			المجموع	١١
		القيروان	المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	٧
			المجموع	٧
	تلعفّر	العياضيّة	المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	٢٠
			المصالحة غير مطلوبة	٢
			المجموع	٢٢
		مركز تلعفّر	المصالحة مطلوبة وجارية	٤٠
			المجموع	٤٠
		زمّار	المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	٤٥
			المصالحة غير مطلوبة	٢
			المجموع	٤٧
صلاح الدين	الفارس	مركز الدجيل	المصالحة مطلوبة وجارية	١
			المصالحة غير مطلوبة	١
			المجموع	٢
	بيجي	مركز بيجي	المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	٢
			المصالحة غير مطلوبة	٢٩
			المجموع	٣١
	بَلَد	الضلوعيّة	المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	٣
			المصالحة غير مطلوبة	٥
			المجموع	٨
		مركز بَلَد	المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	١
			المجموع	١
		يثرب	المصالحة مطلوبة وجارية	١
			المجموع	١
	الطوز	آمرلي	المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	٥
			المجموع	٥
		مركز الطوز	المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	١٠
			المجموع	١٠
		سليمان بيك	المصالحة مطلوبة وجارية	١
			المصالحة مطلوبة، لكنها غير جارية	١
			المجموع	٢

السلسلة المَواضيعية لمؤشّرات العَودة

الموجَز الثاني

الدَور المُتنامي لقضيّة المُصالحة في تحرّكات العَودة: لمحات من مؤشّر العَودة

تشرين الثاني 2019

المنظمة الدولية للهجرة في العراق

www.iraq.iom.int

iomiraq@iom.int / iraqdtm@iom.int

+٣٩٠٨٩١٠٥٢٦٠٠

المنظمة الدولية للهجرة
وكالة الهجرة التابعة للامم المتحدة – بعثة العراق
المكتب الرئيسي في بغداد
مجمع يونامي (ديوان ٢)
المنطقة الدولية – بغداد – العراق

@IOMIraq

عَدَم مسؤولية

إنّ جميع الآراء الواردة في هذا التقرير، لا تعبّر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. وإنّ التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في جميع أجزاء التقرير، لا تعكس رأي المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو فيما يتعلق بحدودها أو مساحتها.

جميع الخرائط الواردة في هذا التقرير هي لأغراض التوضيح فقط. والأسماء والحدود المذكورة فيها لا تعني المصادقة الرسمية على هذه الخريطة أو قبولها من قبل المنظمة الدولية للهجرة.

تشكر المنظمة الدولية للهجرة في العراق وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة (PRM) و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لدعمهما المستمر.

٢٠١٩ ©المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو ميكانيكية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن تحريري مسبق من الناشر.